

تحليل تطور المديونية الخارجية للعراق للمدة (2010-2016)

أ.م.د. محسن ابراهيم احمد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كردستان العراق

للتدخل في هذا المجال من خلال تقديم وصفات علاجية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك البلدان بغية تصحيحها وجعلها في الطريق التنموي الصحيح - من وجهة نظر الصندوق - حتى تكون تلك الدول مؤهلة للحصول على قروض ومساعدات جديدة ، واعادة جدولة القروض التي لا تستطيع استدامتها . يعد العراق احد هذه الدول التي تراكت عليه الديون الخارجية والتي تعود معظمها الى العقد الثامن من القرن العشرين ، حيث استخدمت هذه الديون في تمويل متطلبات الحرب العراقية - الايرانية ، لذلك ظلت هذه الديون تتراكم عليه وذلك لاستمرار ظروف الحرب والحصار على العراق حتى سنة 2003 ، والتي شهدت تغيير نظام الحكم في العراق ، بعدها جرت محاولات عدة وعلى اثرها تم شطب جزء كبير من تلك الديون واعادة جدولة جزء آخر منها ، الا انها لازالت تمثل مبالغ كبيرة بدمه العراق .

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من كون موضوع المديونية الخارجية احد أكثر القضايا والمواضيع المثيرة للجدل والخلاف بين الاقتصاديين . حيث يرى بعضهم انها اداة فعالة لتمويل الموازنة العامة جراء النقص الحاصل في الايرادات العامة ، الا ان هناك آخريين يعدونها من الادوات التي تحمل في طياتها الكثير من المخاطر الحالية والمستقبلية . وعلى المستوى التطبيقي ترجع اهمية البحث الى انه يبين مدى قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الجهات الدائنة وتحقيق الاستدامة المالية (استدامة الدين العام) خلال مدة البحث.

مشكلة البحث :

ان الارتفاع النسبي في حجم المديونية الخارجية في العراق، واقتطاع وتحويل جزء من الايرادات العامة لخدمتها من اقساط وفوائد سنوية ، بدلا من توجيهها لتمويل المشاريع التنموية ، يحتم دراسة وتقييم قدرة السلطة المالية في العراق على تحقيق الاستدامة المالية (استدامة الدين الخارجي) . عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي : ما مدى امكانية وقدرة السلطة المالية في العراق على تحقيق الاستدامة المالية خلال المدة (2010 - 2016) ؟

المستخلص - تعد ازمة المديونية الخارجية احدى اهم التحديات التي تواجه البلدان النامية . حيث أن ارتفاع وتيرة نمو هذه الديون وتراكمها أوقع الكثير من هذه البلدان في مأزق كبير والمتمثل بعدم امكانية استدامة تلك الديون . يعد العراق احد هذه الدول التي تراكت عليه الديون الخارجية والتي تعود معظمها الى العقد الثامن من القرن العشرين ، حيث استخدمت هذه الديون في تمويل متطلبات الحرب العراقية - الايرانية ، لذلك ظلت هذه الديون تتراكم عليه وذلك لاستمرار ظروف الحرب والحصار على العراق حتى سنة 2003 ، والتي شهدت تغيير نظام الحكم في العراق ، بعدها جرت محاولات عدة وعلى اثرها تم شطب جزء كبير من تلك الديون واعادة جدولة جزء آخر منها ، الا انها لازالت تمثل مبالغ كبيرة بدمه العراق . يهدف البحث الى التحقق من امكانية السلطة المالية في العراق على تحقيق الاستدامة المالية خلال مدة البحث بالاستناد الى عدد من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال ومقارنة نتائجها مع نتائج تلك المؤشرات بالنسبة للبلدان النامية لنفس المدة ، بالاضافة الى مقارنتها مع القيم الارشادية لتلك المؤشرات والموضوعة من قبل المنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية المعنية بهذا الموضوع مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

الكلمات المفتاحية - المديونية الخارجية ، الدين العام ، الاستدامة المالية ، خدمة الدين الخارجي ، مؤشرات استدامة الدين الخارجي .

المقدمة:

تعد ازمة المديونية الخارجية احدى اهم التحديات التي تواجه البلدان النامية . وذلك بسبب عدم قدرة الايرادات العامة الداخلية في تمويل النفقات العامة في تلك البلدان، وهو ما يعني الاعتماد على التمويل الخارجي في تغطية هذا النقص في التمويل . حيث ان ارتفاع وتيرة نمو هذه الديون وتراكمها أوقع الكثير من هذه البلدان في مأزق كبير والمتمثل بعدم امكانية استدامة تلك الديون ، اي عدم القدرة على خدمتها والمتمثلة بدفع اقساطها وفوائدها السنوية . لذلك فانها بدأت تطالب الدول والجهات الدائنة بتجميد او شطب او اعادة جدولة تلك الديون ، بالاضافة الى المطالبة بالحصول على ديون جديدة وبشروط ميسرة ، وهذا الامر ادى الى خلق حالة من القلق والخوف لدى الجهات الدائنة، مما دفعت مؤسسات التمويل الدولية وبالاخص صندوق النقد الدولي

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العراق وعلى الرغم من انه يعاني من المديونية الخارجية المرتفعة نسبيا ، فانه قادر على تحمل اعباءها و استدامتها ، وذلك بسبب الامكانيات والموارد الاقتصادية الكبيرة التي يتمتع بها .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث من خلال تحليل المديونية الخارجية للعراق خلال مدة البحث بالاستناد الى عدد من المؤشرات المعتمدة في تقييم استدامة المديونية الخارجية ومقارنتها نتائجها مع نتائج تلك المؤشرات بالنسبة للبلدان النامية لنفس المدة ، بالإضافة الى مقارنتها معالقيم الارشادية لتلك المؤشرات والموضوعة من قبل المنظمات والمؤسسات التمويلية الدولية المعنية بهذا الموضوع مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

منهج البحث (أسلوب البحث):

يعتمد البحث على الاسلوب الاستقرائي لوصف وتحليل المديونية الخارجية للعراق خلال مدة البحث من خلال عدد من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال .

نطاق البحث (حدود البحث):

- مكانيا : يغطي البحث جمهورية العراق .

زمانيا : يغطي البحث المدة (2010 - 2016) .

هيكل البحث :

للوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى مبحثين ، خصص الاول للموضوع الاطار المفاهيمي للمديونية الخارجية متضمنا تعريفها و بيان اسبابها وكذلك تصنيفها بالإضافة الى آثارها السلبية على البلدان المدينة وصولا الى المؤشرات المعتمدة لتقييم مدى استدامتها ، واخيرا التطرق الى تطور المديونية الخارجية في البلدان النامية . اما المبحث الثاني فانه يتناول تحليل تطور المديونية الخارجية للعراق للمدة (2010-2016) ، من خلال تطور المديونية العامة في العراق ، بالإضافة الى دراسة مؤشرات استدامة المديونية الخارجية للعراق للمدة (2010-2016) . واخيرا توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول**الاطار المفاهيمي للمديونية الخارجية****أولا : تعريف المديونية الخارجية:**

تلتزم الدولة من خلال مباشرتها لوظائفها المختلفة بالعديد من انواع القروض والالتزامات المالية الداخلية والخارجية والتي بمجموعها يطلق عليها الدين العام. وفي الادبيات الاقتصادية وردت له تعريف عديدة ، فالبعض يعرفه بأنه الكميات من المبالغ النقدية التي تستدينها الحكومة من الآخرين الذين يملكون أموالا لأقراضها.(الطائي والشلال ، 2015، 28) وأنه يمثل في لحظة معينة حجم الاقتراض

السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد والذي ينشأ لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة .(عداي ، 2016، 3) كما يعرفه صندوق النقد الدولي : (بأنه اجمالي الخصوم التي تتطلب اداء الاصل و الفائدة في تأريخ أو تواريخ محددة) . (بانافع وعلي ، 2016، 183) وتقتصر الحكومات إما من الداخل والتي تسمى بالدين العام الداخلي (المحلي) او من الخارج وتسمى بالدين العام الخارجي (الاجنبي). حيث يعرف الدين العام الخارجي بأكثر من تعريف ، فقد عرفه البنك الدولي بأنه:(مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الصعبة او من خلال سلع أو خدمات) .(دوابة ، 2016، 7) ويعرفه صندوق النقد الدولي بأنه :الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاجالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير مقيمين والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد اصل الدين و / او الفائدة عند نقطة أوقاط زمنية في المستقبل.(صندوق النقد الدولي ، 2014، 5) كذلك فقد وضعت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وبنك التسويات الدولية ، تعريفا للدين العام الخارجي ينص على أنه(الدين الاجلبي في تأريخ معين و الذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية الى دفع المقيمين في بلد الى غير المقيمين سندات وفاء الدين الاساسي مع الفوائد أو من دونها ، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه) .(عبد ، 2008، 2)

ثانيا : اسباب المديونية الخارجية :

يمكن تقسيم اسباب المديونية الخارجية الى نوعين من الاسباب وهما الاسباب الداخلية والاسباب الخارجية وكالآتي :

أ / الاسباب الداخلية :

وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية المحلية او الداخلية وتشمل :

- 1- الفشل الاداري والاقتصادي واقتراعه بظاهرة هروب رؤوس الاموال الى الخارج نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد الاداري و المالي والسياسي في معظم مؤسسات الدول النامية .(مصطفى و بن سانية ، 2014، 299)
- 2- فشل معظم انماط التنمية والسياسات المتبعة في الدول النامية (المدينة) . (مصطفى و بن سانية ، 2014، 299)
- 3- سوء ادارة الدين العام أي غياب السياسة الملائمة للاقتراض والذي ادى الى انخفاض كفاءة توظيف القروض ، الامر الذي ترتب عليه فشل الكثير من المشاريع التي تم الاقتراض من اجلها مما ادت الى مزيد من الاقتراض . (حسين ، 2007\2008 ، 104)

4-العجز في الموازنات العامة نتيجة تعاطف دور القطاع العام والذي تمثل بتزايد الاتفاق العام وخصوصا الاتفاق الاستهلاكي وكذلك ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الامن والدفاع. (حسين ، 2007\2008 ، 94)

5- التضخم المحلي وتدهور اسعار الصرف: هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية في ، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي الى ارتفاع اسعار المستوردات ، وبالمقابل وبالمقابل تخفض اسعار الصادرات المحلية الى الخارج. وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية . كما يتسبب التضخم المحلي من جهة اخرى في تدهور اسعار صرف العملة المحلية ، ويقود الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج ، ويعمل ايضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الاجنبية الخاصة . وكل ذلك يقود الى آثار سلبية على ميزان

- 3-تناقص او استنزاف احتياطي النقد الاجنبي ، مما يترتب عليه من اضعاف الثقة الدولية بالبلدان المدينة واضعاف الجدارة الائتمانية لتلك البلدان في اسواق النقد الخارجية ، مما يضعف من قدرتها على الاقتراض الخارجي .
- 4-تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها برامج التكيف الهيكلي (تحت وطئة المديونية الخارجية) خاصة في المراحل الاولى لها ، مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي والذي يؤدي الى الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .
- 5-تقليل الاتفاقيات الاجتماعية وانخفاض الادخار المحلي .
- 6- مزيد من الاستدانة لسداد الدين والوقوع في فخ المديونية .
- 7- تعزيز التبعية للخارج.

خامسا : مؤشرات قياس استدامة الدين العام أو (اعباء المديونية الخارجية)

شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من قبل الباحثين ومراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات المالية الدولية بمسألة استدامة الدين العام او الاستدامة المالية والتي تعني " القدرة على خدمة الدين في الاجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية او ضغوط شديدة على أوضاع المالية مثل الاضطرار الى تخفيض الاتفاقيات العام بنسبة كبيرة أو توقف الاتفاقيات العام على بعض الانشطة الحكومية ". حيث توضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو تفوق قدرة الحكومة على خدمتها تؤدي الى ان تصبح اوضاع المالية العامة غير قابلة للاستدامة (الوصول، 2016، 83) وكذلك يعرف الاستدامة المالية بانها " الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على تحقيق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة على المدى الطويل ، دون خفض ملاءتها المالية او التعرض لمخاطر الاعسار المالي والعجز عن سداد الالتزامات المستقبلية ". (الحواري ، 2015، 5) او هي قدرة الدولة ، حاليا ومستقبلا ، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها ، دون الحاجة الى اعادة جدولة الديون او تراكم متأخرات . او هي القدرة على تحمل الديون دون الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية مستقبلا لتحقيق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة . (بانافع وعلي ، 2016 ، 183)

وفي الوقت الراهن غالبا ما يستخدم مؤشرات استدامة الدين العام وخدمته في كثير من الدراسات الاقتصادية لتقييم الاوضاع المالية في الاقتصاد ومدى تعرضه لأخطار الملاءة والسيولة المرتبطة بالدين العام ، ويقصد بالملاءة المالية الاستعداد والقدرة على الدفع ، وتنشأ مشكلة الملاءة المالية في البلد عندما يعجز عن خدمة ديونه ولاسبا الديون الخارجية من خلال موارده الناتية ، وهنا يقال ان البلد في حالة عدم استدامة مالية ، لانه لا يستطيع تحمل عبء دينه . اما السيولة في البلد فتعني حجم الموارد المالية السائلة لديه ، والاحتياطيات الفائضة هنا هي تعبر عن هذه السيولة . فعندما يعجز البلد عن الايفاء بالمستحقات عليه من المطلوبات السائلة " اي انه يعاني عجزا في اصوله السائلة " فانه يواجه مشكلة السيولة . (الطائي والشلال ، 2015، 4)

وتنجم مشاكل السيولة عندما يؤثر النقص في الاصول السائلة على مقدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزامات ، ما يؤدي الى عدم ملاءة وعدم قابلية للدفع . ولكن قد تنشأ مشاكل السيولة رغم توفر الملاءة ، كأن تنشأ مثلا عن نضوب سيولة البلد عندما يفقد الدائنون الثقة وينفذون معاملات تؤدي الى ضغوط على الاحتياطي

المدفوعات، وتضطر الدول للاستدانة من الخارج لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري . (حريتي ، 2005\2006، 48).

ب / الاسباب الخارجية :

وهي العوامل المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الدولية وتشمل :

- 1-ارتفاع اسعار الفائدة في اسواق المال الدولية، الامر الذي ادى الى زيادة المديونية ، واصبحت خدمة الدين العام تمثل مقدارا كبيرا من الدين، وتستهو على مبالغ كبيرة من النقد الاجنبي . وذلك في الوقت الذي تعرضت فيه مصادر النقد الاجنبي لتلك البلدان إلى التدهور والتقلب . (ابراهيم ، 2015، 111)
- 2-تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول الدائنة . حيث يمكن معرفة مدى الترددي في شروط التبادل التجاري للبلدان النامية بقياس نسبة انخفاض اسعار الصادرات التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة الى اسعار السلع التي تستوردها ، والتي تنعكس في نهاية المطاف في زيادة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة الميل الى الاقتراض . (حريتي ، 2005\2006، 36)
- 3- آثار الركود الاقتصادي العالمي: نظرا لاندماج بلدان العالم الثالث المدينة في الاقتصاد العالمي وتبعيتها له ، فإنها تتأثر بسرعة بحركة الدورة الاقتصادية وبالازمات الهيكلية التي تطرأ على هذا الاقتصاد . حيث ينجم عن الركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية حدوث انخفاض شديد في الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية وما يترتب عليه من تناقص في موارد النقد الاجنبي وبالتالي للجوء الى الاستدانة من الخارج . (حسين ، 2007\2008، 91-92)
- 4- وقوع ازمات مفاجئة محلية أو خارجية مثل الظروف الطبيعية القاهرة والحروب والنزاعات الإقليمية ، مما يدفع تلك الدول الى عملية الاقتراض من الخارج بصورة استثنائية . (ابراهيم ، 2015، 111)

ثالثا : تصنيف الدين الخارجي :

- تصنف الالتزامات نحو الخارج الى ثلاثة أنواع وهي: (حريتي ، 2005\2006، 28)
- 1-القروض الحكومية (الرسمية): وهي القروض التي تمنح من طرف حكومة اجنبية الى حكومة أخرى .
- 2- القروض الخاصة : وهي القروض التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة الى حكومات او مؤسسات عامة أو خاصة أو الى البنوك .
- 3- القروض المتعددة الاطراف : وهي القروض التي تمنح من قبل المنظمات الدولية .

رابعا : الآثار السلبية للمديونية الخارجية :

تؤدي المديونية الخارجية الى آثار سلبية على البلدان النامية . فبعد ان كانت الاستدامة في نظر هذه البلدان السبيل الوحيد للحصول على التمويل اللازم ، اتضح لاحقا انها فشلت في اختيارها حيث اصبحت عقبة اساسية امام طموحات التنمية في هذه البلدان وسببت لها مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة من بينها ما يلي : (مصطفى و بن سانية ، 2014، 301) و(الحمداني ، 2004، 8)

- 1-انخفاض سعر صرف العملة الوطنية .
- 2-إضعاف القدرة على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية والذي يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم وفي تدهور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي .

ذلك على ثقل عبء الدين العام الخارجي ، حيث ان جزءا من حصيللة الصادرات سوف يذهب الى الدول المقرضة . وقد يكون استخدام نسبة الديون الى الصادرات من السلع والخدمات مؤشرا افضل على قدرة الدول على تمويل ديونها في المدى المتوسط والقريب (جميل ، 1992 ، 179-180) وقد بينت بعض الدراسات انه لكي لا يصل البلد الى مرحلة الخطر في الاستدانة الخارجية ، فأن حجم الديون يجب ان لا يتجاوز نصف حصيللة صادرات البلد ، كما يجب ان لا يتجاوز معدل نمو الدين معدل نمو حصيللة الصادرات. (بن الطاهر حسين ، 2008/2007 ، 129) وفي اي بلد يمكن ان تكون نسبة الدين العام الخارجي الى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة ، اذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج. (العباس ، 2004 ، 15)

3- نسبة خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات (مؤشر خدمة الدين الخارجي):

هذا المؤشر يقيس مدى العبء الذي يتحملة الاقتصاد القومي للوفاء بالتزاماته الناشئة عن ديونه الخارجية . وهو عبارة عن معدل خدمة الدين الخارجي والذي يعكس نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من اجمالي حصيللة الصادرات من السلع والخدمات والذي يتمثل ب:

$$\text{معدل خدمة الدين الخارجي} = \text{الفوائد} + \text{الاقساط} \div \text{حصيللة الصادرات} \times 100$$

والذي يشير الى مقدار ما يستخدمه البلد من حصيللة الصادرات في خدمة ديونه الخارجية ، ومن ثم مدى حساسية سداد التزامات خدمة الدين لأي هبوط غير متوقع في عائدات التصدير. (صندوق النقد الدولي ، 2014 ، 168)
فكلما ارتفع هذا المعدل ، كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي ، حيث يصبح ما يتبقى من حصيللة الصادرات قليلا وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات الدولة . بمعنى آخر فان هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة الدولية للبلد المدين ، حيث نجد ان الدول الدائنة تتهم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة وذلك للاطمئنان على قدرة الدولة على سداد اعباء ديونها ، لان اهم مصدر لتسوية التزامات ديون الدول المدينة يتمثل بحصيللة صادراتها من السلع والخدمات . (جميل ، 1992 ، 180)

4- نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي وحجم الاستيرادات :

كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر والذي يقيس نسبة الاحتياطي من العملات الاجنبية التي تحت تصرف السلطات النقدية الى حجم الدين الخارجي والاستيرادات ، دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية ، ومن ثم ازدياد طاقة البلد على مواجهة اعباء الديون الخارجية في الاوقات الحرجة . والعكس بالعكس اي كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ضعف وضعية السيولة الخارجية ، ومن ثم انخفاض طاقة البلد على مواجهة اعباء الديون الخارجية في الاوقات الحرجة . ولهذا يهتم الدائنون بحساب هذه النسبة عند تقدير طاقة البلد على سداد ديونه الخارجية . (حسين ، 2008/2007 ، 130)

5- نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي:

اذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس قدرة الاقتصاد على خدمة الدين العام استنادا الى العلاقة القوية بين مستوى النشاط الاقتصادي واليرادات العامة ، فإن مستوى الناتج المحلي الاجمالي لا يعكس احتياجات السكان

الخارجي . او قد تنشأ بسبب انخفاض مداخل الصادرات او ارتفاع اسعار الفائدة او اسعار الواردات. (العباس ، 2004 ، 13)

وهناك عدد من المؤشرات المستخدمة لقياس استدامة الدين العام ، حيث يفترض من الناحية النظرية ان تؤدي مثل هذه المؤشرات الى الربط بين الدين العام والقدرة على سداد الالتزامات الناجمة عنه . غير ان هناك خلافا حول المؤشرات التي يجب استخدامها في قياس استدامة الدين العام ، فالبعض ينظر الى هذه المؤشرات على انها غير مناسبة في كثير من الاحيان للتعبير عن مستوى السيولة الحقيقي الذي تتمتع به الدولة ، خصوصا في الاقتصادات النامية والفقيرة . ولقياس استدامة الدين العام في اي بلد غالبا ما يفترض مستويات استرشادية لنتائج هذه المؤشرات مثل تلك التي اقترحتها صندوق النقد الدولي لتقييم استدامة الدين العام في الدول النامية ، او تلك التي تضمنتها اتفاقية ماستريخت بالنسبة للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . . الا ان مثل هذه النسب تمثل نسبا تحكيمية او استرشادية ، لانه لا يوجد اساس لمثل هذه القيم في النظرية الاقتصادية . (السقا ، 2012)

وفما يلي اهم هذه المؤشرات :

- 1-نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي .
- 2-نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات .
- 3-نسبة خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات .
- 4-نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي وحجم الاستيرادات.
- 5- نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي .
- 6- نسبة الدين الخارجي الى اليرادات العامة .

1- نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :

ان قدرة اي اقتصاد على خدمة / الوفاء بالتزامات الدين العام تتحدد بحجم ما يتوافر له من ايرادات عامة سنوية ، ولكن حجم هذه اليرادات التي يستطيع اي اقتصاد تحصيلها يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ، وكما هو معروف فإن المؤشر الرئيسي والاكثر شيوعا واستخداما لقياس مستوى النشاط الاقتصادي هو " قيمة ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات خلال السنة " ، او ما يعرف بالناتج المحلي الاجمالي . ومن هنا فإن نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي تعكس احد الزوايا المهمة لقدرة الاقتصاد على خدمة الدين ، او مدى ثقل عبء الدين العام الخارجي على الاقتصاد. (الوصال ، 2016 ، 81) ان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدولة على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية ، لهذا فإن تلك الدولة مضطرة ان تحول وبشكل منتظم أجزاء كبيرة من ناتجها المحلي للدول المقرضة وفاء لالتزاماتها الخارجية مما يؤدي الى زيادة نصيب الاجانب من الناتج المحلي لهذه الدول . وبالرغم من أهمية هذا المؤشر ، الا انه لا يعطي صورة دقيقة عن مدى قدرة الدولة على تسديد ديونها على المدى البعيد ، لأن ذلك يعتمد على طول المدة ، شروط القرض ، نوع ومقدار سعر الفائدة ، حصة الاستهلاك المحلي من الناتج المحلي الاجمالي وغيرها . (جميل ، 1992 ، 180)

2-نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات :

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية ، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد التصدير (العملات الاجنبية) ، وعادة ما يستخدم هذا المؤشر برفقة مؤشر خدمة الدين من اجل مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل العملات (الطائي وشلال ، 2017 ، 30) وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل

(افريقيا جنوب الصحراء ،جنوب آسيا ،الشرق الاوسط وشمال افريقيا) (24.9%) و (19.0%) من تلك المديونية للسنتين 2000 و 2016 على التوالي .
اما بالنسبة لتوزيع المديونية حسب مستويات الدخل ، فانه يتبين من الجدول (1) نفسه بأن حصة الدول ذات الدخل المتوسط من اجمالي المديونية بلغت (96.3%) و (98.2%) للسنتين 2000 و 2016 على التوالي ، بينما كانت حصة الدول ذات الدخل المنخفض بلغت (3.7%) و (1.8%) للسنتين 2000 و 2016 على التوالي .

وبالنسبة لتريكة او هيكل المديونية فقد شكلت القروض قصيرة الاجل (12.8%) و (20.7%) من اجمالي الديون الخارجية للدول النامية للسنتين 2000 و 2016 على التوالي ، وبنسبة زيادة (60.5%) خلال تلك المدة . وعلى الرغم من هذا الارتفاع في نسبة القروض قصيرة الاجل الا ان القروض طويلة الاجل لا تزال تستحوذ على النسبة الاكبر من المديونية الخارجية والتي تصل الى (79.3%) سنة 2016 ، مما يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الموازنات العامة في تلك الدول والمتمثلة بارتفاع المبالغ المخصصة لخدمة الديون الخارجية كونها تمنح بفوائد أعلى مقارنة بالديون قصيرة الاجل .

الجدول (1) حجم الدين الخارجي للبلدان النامية حسب التوزيع الجغرافي ومستويات الدخل والفترة الزمنية للسنتين (2000 و 2016)					
الدين الخارجي البلدان النامية	السنة 2000		السنة 2016		معدل التغير السنوي (%)
	حجم الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته الى اجمالي البلدان النامية (%)	حجم الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته الى اجمالي البلدان النامية (%)	
افريقيا جنوب الصحراء	212839.6	10.2	453980.2	6.6	113.3
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	722785.5	34.6	1740663.1	25.3	140.8
اوروبا وآسيا الوسطى	350140.7	16.7	1522544.2	22.1	334.8
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	143769.4	6.8	224686.7	3.3	56.2
جنوب آسيا	165502.8	7.9	626729.4	9.1	78.3
شرق آسيا والمحيط الهادي	497028.8	23.8	2308374.4	33.6	364.4
اجمالي البلدان النامية	2089066.8	100	6876978.0	100	229.1
البلدان متوسطة الدخل	2011048.5	96.3	6755686.6	98.2	235.9
البلدان منخفضة الدخل	78018.3	3.7	121291.4	1.8	55.4
اجمالي البلدان النامية	2089066.8	100	6876978.0	100	229.2
نسبة الديون قصيرة الاجل الى اجمالي المديونية	-	12.9	-	20.7	60.5

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

المبحث الثاني

تحليل تطور المديونية الخارجية للعراق للمدة (2010-2016)

أولاً : تطور المديونية العامة في العراق للمدة (2010-2016)

يعد العراق احدى الدول التي تعاني من مشكلة المديونية وخصوصاً الخارجية منها على الرغم من الامكانيات الكبيرة التي تتمتع بها ، الا ان ظروف الحرب التي عاشها العراق منذ العقد الثامن من القرن العشرين والمبالغ الطائلة التي استنزفتها ، دفعت العراق الى اللجوء للاستدانة من الخارج .بالاضافة لما ترتب عليها من حصار اقتصادي وتعويضات للمتضررين منها والذي ادى الى تراكم حجم كبير من الديون . الا انه بعد حدوث تغيير نظام الحكم في العراق منذ عام 2003 وعلى الرغم من اطفاء وشطب نسبة كبيرة من

من الاتفاق العام ، ومن ثم لايعكس الصورة الكاملة للضغوط على الموازنة العامة . ولأن المؤشرات الديموغرافية مثل عدد السكان والهيكل العمري للسكان تفرض ضغوطاً معينة على الموازنة العامة ، فإن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدين العام يدخل اهم المؤشرات الديموغرافية في الاعتبار ، وهو حجم السكان وذلك من خلال قسمة قيمة الدين العام الخارجي على عدد السكان . فلا شك ان مستوى معين من اليرادات العامة في ظل حجم سكان صغير نسبياً ومن ثم متطلبات اتفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة اقل نسبياً يتيح مجالاً أكبر لخدمة اعباء الدين عن الحالة الاخرى التي يتوافر فيها نفس مستوى اليرادات العامة ، ولكن مع عدد سكان كبير نسبياً . ولذا يرى بعض المحللين بان هذا المؤشر يعتبر مكملاً لمؤشر نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ، لانه يأخذ في الاعتبار احد المتغيرات الاساسية التي تؤثر على الاتفاق العام ، وهو حجم السكان . ويوجب هذا المعيار يكون الدين العام الخارجي في حدوده الآمنة طالما كان متوسط نصيب الفرد من الدين العام الخارجي يقل عن 50% من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . (الوصال ، 2016 : 81-82)

6- نسبة الدين الخارجي الى اليرادات العامة :

وهي عبارة عن نسبة اجمالي الدين الخارجي القائم في نهاية السنة الى ايرادات المالية العامة السنوية . ويمكن استخدام هذا المؤشر كقياس لامكانية استمرار الدين (استدامة الدين العام) في البلدان ذات الاقتصاد المفتوح نسبياً والتي تواجه عبئاً ثقيلاً من المديونية الخارجية على المالية العامة . (صندوق النقد الدولي ، 2014 ، 167)

حيث يعبر هذا المؤشر عن قدرة الحكومة على السداد وعدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الاجمالي للدين . حيث يعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد الديون المتراكمة عليها .

سادساً : تطور المديونية الخارجية في البلدان النامية

برزت ظاهرة المديونية الخارجية منذ العقد السابع من القرن العشرين واستفحلت هذه الظاهرة منذ بداية العقد الثامن منه وذلك باعلان عدد من الدول النامية المدينة افلاسها وعدم قدرتها حتى على خدمة ديونها مثل المكسيك والارجنتين والبرازيل . ومنذ ذلك الحين اصبح موضوع المديونية محط اهتمام الدول الدائنة والمؤسسات الدولية على حد سواء .

حيث يلاحظ من الجدول (1) بأن حجم المديونية الخارجية للدول النامية بلغ (2089066.8) مليون دولار سنة 2000 ، الا انه ارتفع الى (6876978.0) مليون دولار سنة 2016 وبنسبة زيادة (229.2%) مما يشير الى خطورة هذه الظاهرة ، خصوصاً اذا علمنا بان حجم المديونية كان (66791.89) مليون دولار سنة 1970 ، (بيانات البنك الدولي) والذي كان يشكل حوالي (3.19%) و (0.97%) من حجم المديونية للسنتين 2000 و 2016 على التوالي .

وتتوزع مديونية الدول النامية بشكل غير متساو بين المناطق الجغرافية (اي بين مجموعة البلدان) . حيث يتبين من الجدول (1) نفسه ان معظم مديونية الدول النامية يتركز في ثلاث مناطق جغرافية وهي (امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، شرق آسيا والمحيط الهادي ، اوروبا وآسيا الوسطى) وبنسبة (75%) و (81.0%) للسنتين 2000 و 2016 على التوالي ، بينما تبلغ حصة كل من المناطق الجغرافية الاخرى

البحث ، على الرغم من كون الدين الخارجي لم يكن عند أعلى حجم له ، وذلك بسبب كون الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة عند أدنى مستوى له خلال مدة البحث والبالغ (135.5) مليار دولار . بعدها بدأت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت الى أدنى حد لها والبالغة (24.8%) وذلك سنة 2014 ، وهذا الانخفاض ناجم عن الاتجاه المعاكس لكل من الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي ، حيث انخفض الدين الخارجي من (61) مليار دولار سنة 2011 الى (58.1) مليار دولار سنة 2014 ، وفي المقابل ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي من (180.6) مليار دولار سنة 2011 الى (234.7) مليار دولار سنة 2014 . وبعده أخذت اتجاهها تصاعديا مرة أخرى ، حيث ارتفعت هذه النسبة الى (36.8%) و(37.2%) للسنتين 2015 و 2016 ، وذلك بسبب ارتفاع حجم الدين الخارجي من جهة وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي في هاتين السنتين من جهة أخرى . حيث سجل الدين الخارجي أعلى حد له بمبلغ (66.1) مليار دولار و (63.9) مليار دولار للسنتين 2015 و 2016 على التوالي ، وانخفض بالمقابل حجم الناتج المحلي الاجمالي الى (179.8) مليار دولار و (171.7) مليار دولار في هاتين السنتين على التوالي، والناجم عن ظهور آثار الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على سوق النفط الدولية ، حيث انخفض سعر سلة خامات الاوبك من النفط الى ان وصل الى (26.5) دولارا للبرميل في كانون الثاني 2016 . اوابك، 2017 ، 112) ، والذي انعكس سلبا على حجم الناتج المحلي الاجمالي على ايرادات الموازنة العامة ، بحيث دفع العراق الى الاستدانة من الخارج وخصوصا لتمويل العجز في الموازنة العامة وتأمين متطلبات الحرب ضد الارهاب .

الجدول (3)

نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2010-2016)

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
2010	60.9	135.5	44.9
2011	61.0	180.6	33.8
2012	60.3	218.0	27.7
2013	59.3	234.6	25.3
2014	58.1	234.7	24.8
2015	66.1	179.8	36.8
2016	63.9	171.7	37.2
متوسط المدة (2010-2016)	-	-	32.9

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى : جمهورية العراق ، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية / 2 ، 2017
www.mof.gov.iq

عموما يلاحظ من الجدول (3) بأن متوسط نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (32.9%) خلال المدة (2010 – 2016) . الا انه يصعب الحكم على كون هذه النسبة آمنة أم تجاوزت مرحلة الامان ودخلت مرحلة الخطر ، وذلك لكون النظرية الاقتصادية لم تقدم ارشادات تذكر حول المستوى المثالي المستهدف للدين العام ، فبرر بعض النظريات ارتفاع مستويات الدين العام ، بينما تشير نظريات أخرى الى مستويات منخفضة منه . (أوستري وآخرون ، 2016 ، 40) لذلك لا مناص من اللجوء الى مقارنة هذه النسبة للعراق مع نظيراته من البلدان النامية ، بالإضافة الى الاسترشاد بالمؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والرابطة الدولية لتخفيف الدين . فعند مقارنة هذه النسبة مع نفس

تلك الديون من قبل الدائنين وإعادة جدولة قسم منها ، الا انها لازالت تقدر بمبالغ كبيرة، وكما هو موضح بالجدول رقم (2) .

حيث يتبين منه بأن اجمالي الدين العام قد أخذ اتجاهها تصاعديا خلال المدة (2010-2016) . حيث بلغ (70.8) مليار دولار سنة 2010 وشكل الدين الخارجي (86%) منه ، واستمر اجمالي الدين العام بالارتفاع ليصل الى (75.7) مليار دولار سنة 2012 حيث بلغت نسبة الدين الخارجي منه (79.7%) والنسبة المتبقية والبالغة (15.4%) كانت من نصيب الدين الداخلي . لكن الملاحظ ان حجم الدين العام اتجه نحو الانخفاض سنة 2013 حيث سجل ادنى مستوى له خلال مدة البحث والذي بلغ (73.1) مليار دولار ليعود مرة أخرى للارتفاع واستمر حتى وصل الى (111.1) مليار دولار سنة 2016، حيث شكل الدين الخارجي (57.5%) والمتبقي منه كان من نصيب الدين الداخلي بنسبة (42.5%)، ويظهر من الجدول بوضوح استحواد الدين الخارجي على النسبة الأكبر من اجمالي مديونية العراق خلال مدة البحث حيث بلغ متوسط نسبة الدين العام الى اجمالي الدين الخارجي حوالي (76%) مقابل حوالي (24%) للدين الداخلي، وذلك لسهولة الاقتراض من المؤسسات الدولية الخارجية ، وبالمقابل عدم وجود تصنيف ائتماني يسهل عملية شراء حوالات الخزينة في الخارج ، لكن الملاحظ ان نسبة الدين الداخلي من اجمالي الدين العام بدأت بالارتفاع على حساب تراجع نسبة الدين الخارجي منذ سنة 2014 حيث ارتفعت من (17.1%) الى (47.2%) سنة 2016 ، بينما انخفضت نسبة الدين الخارجي من (77.3%) سنة 2014 الى (57.5%) سنة 2016 وقد يرجع بسبب ذلك الى ظهور بوادر الازمة المالية والتي ادت الى الانحسار التقدي لأسباب عدة نتيجة انخفاض اسعار النفط والتي ادت الى التوسع في إصدار حوالات الخزينة من اجل تمويل العمليات العسكرية وتمويل شركات القطاع العام الممولة ذاتيا ، وتمويل المشاريع الاستثمارية بموجب قرار مجلس الوزراء المرقمين (400) لسنة 2012 و(97) لسنة 2013 . (عداي ، 2016 ، 7)

الجدول (2)

تطور حجم الدين العام في العراق للفترة (2010-2016)

السنوات	الدين الداخلي (مليار دولار)	نسبته الى اجمالي الدين (%)	الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبته الى اجمالي الدين (%)	اجمالي الدين العام (مليار دولار)
2010	9.9	14.0	60.9	86.0	70.8
2011	12.4	16.9	61.0	83.1	73.4
2012	15.4	20.3	60.3	79.7	75.7
2013	13.8	18.9	59.3	81.1	73.1
2014	17.1	22.7	58.1	77.3	75.2
2015	31.9	32.6	66.1	67.4	98.0
2016	47.2	42.5	63.9	57.5	111.1
متوسط المدة (2010-2016)	-	24.0	-	76.0	-

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى : جمهورية العراق ، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية / 2 ، 2017
www.mof.gov.iq

ثانيا : مؤشرات استدامة المديونية الخارجية للعراق للفترة (2010 – 2016)

1- نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي :

عند ملاحظة الجدول (3) يتبين بأن نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بدأت مرتفعا اذ بلغت (44.9%) سنة 2010 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال مدة

الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات مرتفعة ، اذا كانت السلع والخدمات تشكل نسبة ضئيلة من الناتج . (بلقاسم ، 2004 ، 15) حيث يلاحظ من الجدول (4) بأن نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات بدأت مرتفعة سنة 2010 حيث سجلت (112.4%) وذلك بسبب ارتفاع حجم الدين الخارجي والبالغ (60.9) مليار دولار من جهة ، وانخفاض حجم الصادرات من السلع والخدمات من جهة اخرى ، والذي سجل ادنى مستوى له والبالغ (54.2) مليار دولار خلال مدة البحث من جهة اخرى . بعدها بدأت هذه النسبة بالانخفاض لتبلغ (74.0 %) و (62.2 %) للسنتين 2011 و 2012 على التوالي وذلك بسبب ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات ليبلغ (82.4) مليار دولار و (97.0) مليار دولار لهاتين السنتين على التوالي . الا انها بدأت مرة اخرى بالارتفاع سنة 2013 حيث بلغت (63.7 %) على الرغم من انخفاض حجم الدين الخارجي الى (59.3) مليار دولار ، الا ان حجم الصادرات انخفض ايضا ونسبة أكبر من انخفاض حجم الدين الخارجي ليصل الى (93.1) مليار دولار.

والملاحظ ان هذه النسبة بدأت بالانخفاض سنة 2014 لتبلغ (62.5%) ، لكنها بدأت بالارتفاع وبشكل كبير لتصل الى (117.0 %) و (127.8%) للسنتين 2015 و 2016 على التوالي ، وهي اعلى نسب مسجلة خلال مدة البحث ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الصادرات من السلع والخدمات من جهة والذي بلغ (56.5) مليار دولار و (50.0) مليار دولار لهاتين السنتين على التوالي ، والناجم عن الانخفاض الكبير في سعر النفط في سوق النفط الدولية ، باعتبار ان الصادرات النفطية تشكل النسبة العظمى من اجالي صادرات العراق . بالاضافة الى ارتفاع حجم الدين الخارجي في هاتين السنتين من جهة اخرى . لتعويض النقص الحاصل في موارد النقد الاجنبي جراء انخفاض ايرادات الصادرات منها .

الجدول (4)			
نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات في العراق للمدة (2010-2016)			
السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	حجم الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	نسبة الدين الخارجي الى صادرات السلع والخدمات (%)
2010	60.9	54.2	112.4
2011	61.0	82.4	74.0
2012	60.3	97.0	62.2
2013	59.3	93.1	63.7
2014	58.1	92.9	62.5
2015	66.1	56.5	117.0
2016	63.9	50.0	127.8
متوسط المدة (2010-2016)	-	-	88.5

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى جمهورية العراق ، وزارة المالية ، نشرة الدين العام الفصلية / 2 / 2017
www.mof.gov.iq

عموما يتبين من الجدول (4) نفسه بأن متوسط نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات في العراق بلغت (88.5 %) خلال مدة البحث (2010-2016) ، والتي تعتبر نسبة مقبولة وضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية ، وذلك من خلال مقارنتها مع متوسط نفس النسبة الخاصة بالبلدان النامية والتي بلغت (99.9%) لنفس المدة (2010-2016) . (النسبة من استخراج الباحث استنادا الى : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي للسنوات 2016-2012) وكذلك عند مقارنتها مع المؤشرات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد

النسبة بالنسبة للبلدان النامية لنفس المدة (2010-2016) والتي بلغت (33.2%) (النسبة من استخراج الباحث استنادا الى : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي للسنوات 2016-2010) ، يلاحظ بأن العراق وفق هذا المؤشر داخل ضمن التصنيف العام للبلدان النامية .

أما عند مقارنة قيمة هذا المؤشر مع المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية حول الحدود الآمنة للمديونية الخارجية ، والتي تختلف ايضا حسب طبيعة وقوة سياسات السيطرة على الدين ، حيث يرى صندوق النقد الدولي ان تكون نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي بين (25% - 30%) بحيث لا تتجاوز (30%) في البلدان النامية والتي تكون سياسات السيطرة على الدين ضعيفة الفعالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، 14) ، بينما تقترح الرابطة الدولية لتخفيف الدين أن تكون هذه النسبة بين (20% - 25%) أي لا تتجاوز 25% . (الطائي والشلال، 2015، 31) لذلك وفق هذه المؤشرات الدولية فإن العراق قد تجاوز قليلا الحدود الآمنة للمديونية الخارجية .

والجدير بالذكر ان لا زالت ادبيات سياسة الدين العام لم تصل بعد إلى تحديد اصلاحي للمفردات للدلالة على عتبة الاستدامة او مستوى استقرار الدين في الأمد البعيد. وتتأثر المؤشرات الارشادية لاستدامة المديونية بالتجربة الفعلية للدول وفي عام 2003 ، على سبيل المثال، تبنى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي نطاق استدامة الدين للبلدان المتقدمة بين (100% و 150%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي البلدان النامية بين (35% و 75%) . وسميت النسب (80%) في البلدان المتقدمة و (50%) للبلدان النامية بالعتبات ، والمقصود عند تجاوز المديونية لتلك النسب قد ينطوي الدين الحكومي على مشكلات لا بد للسياسة المالية التحسب لها.

وفي عام 2010 كان تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والصادر عن البنك الدولي يميل إلى اقتراح (60%) من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا لمستوى استقرار الدين في الأمد البعيد للبلدان النامية والمتقدمة. ولقد تجاوزت البلدان المتقدمة والنامية هذا المؤشر كثيرا آنذاك وفي السنوات اللاحقة ابتعدت البلدان المتقدمة والأوربية عنه كثيرا وتمادت حتى بروز ازمة الديون السيادية. وفي حين وضع (80%) من الناتج المحلي الإجمالي حدا لاستدامة المديونية في البلدان النامية وظهرت اثنان من البلدان قد تجاوزت ذلك الحد، لذلك رفع مستوى الاستدامة إلى (200%) للبلدان المتقدمة ربما رغبة لاحتواء تجربة اليابان ، وتبينت فيما بعد صعوبة تعريف حد الاستدامة بمؤشر يناسب الجمع بدليل ما حصل فيما بعد. ولا تعد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لوحدها دليلا على خطر الفشل في التسديد أو تعثر إعادة التمويل. فقد ازدادت هذه النسبة في اليابان إلى أكثر من (240%) بأجمالي الدين ، وربما حوالي (150%) بالاصافي ، ومع ذلك لم تتزعزع الثقة بقدره الحكومة اليابانية على استدامة المديونية والوفاء باستحقاقات الدائنين وحفظ حقوقهم . بينما فشلت دول امريكا اللاتينية، البرازيل والمكسيك، في الثمانينات مع نسب دين إلى الناتج المحلي الإجمالي محدود (50%). (علي ، 2015 ، 11) بناء على ما سبق يمكن القول بأن العراق لم يتجاوز بعد الحدود او المنطقة الآمنة للمديونية الخارجية بالنسبة لهذا المؤشر والذي بلغ (32.9%) خلال مدة البحث ، كما اسلفنا .

2- نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات :

ان هذا المؤشر يستخدم لمعرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية ، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد النقد الاجنبي . حيث يمكن للبلدان ان تكون نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة ، بينما تكون نسبة الدين

انخفاض اجمالي حجم خدمة الدين الخارجي والبالغ (1337.8) مليون دولار بعد ان كان (1956.8) مليون دولار سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض في حجم الاقساط السنوية المدفوعة . اي ان نسبة انخفاض اجمالي خدمة الدين الخارجي اكبر من نسبة انخفاض حجم الدين الخارجي .

اما بالنسبة لمتوسط نسبة خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات خلال مدة البحث (2010-2016) فبينت من الجدول (5) نفسه بأنه بلغ (1.89%) ، ولكي نحكم على مدى استدامة الدين في العراق وفق هذا المؤشر فانها لا بد من اللجوء الى مقارنتها بنفس النسبة في الدول النامية ، بالإضافة الى مقارنتها بالمؤشرات الاستراتيجية المعلنة من قبل المنظمات الدولية . فعند مقارنتها مع نفس النسبة ولنفس المدة للبلدان النامية والبالغة (31.1%) (النسبة من استخراج الباحث استنادا الى : صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي للسنوات 2010-2016) يكون العراق ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية، اما عند مقارنتها مع المؤشرات الصادرة من قبل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحدود المديونية الخارجية الآمنة والتي تحدد هذه النسبة بين (15% و 25%) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، 14)، بالإضافة الى ذلك فان كلا من دول نادي باريس وخبراء صندوق النقد والبنك الدوليين ينصحون بعدم تجاوز نسبة اجمالي خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات (30%) حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية الخارجية (انظر: عبد، 2008، 17 و حسين، 2007، 2008، 127) . فيمكن القول حينذاك بأن العراق يقع ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية وهو بعيد جدا عن مرحلة خطر المديونية الخارجية وفق هذا المؤشر .

4- نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي وحجم الاستيرادات:

ان مستوى الاحتياطي يعتبر احد المؤشرات التي يستخدمها عادة الدائنون لتحديد قيمة مخاطر الاقراض الى بلد ما . وهناك مؤشرا يقيسان ذلك وهما :
نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي .
نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم الواردات من السلع .

فكلما ارتفعت هاتين النسبتين دل ذلك على قوة السيولة الدولية للاقتصاد القومي وقدرته على مواجهة اعباء ديونه الخارجية في الفترات الحرجة ، وبالتالي يتمكن البلد من تمويل استيراداته لفترة زمنية تزيد عن خمسة اشهر . (حريتي، 2005، 2006، 162)
حيث يتبين من الجدول (6) بأن نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي بلغت (83.1%) سنة 2010، ولكنها بدأت بالارتفاع المستمر حتى وصلت (131.2%) سنة 2013 ، وذلك بسبب ارتفاع حجم احتياطي النقد الاجنبي من جهة والذي ارتفع من (50.6) مليار دولار سنة 2010 الى (66.7) مليار دولار سنة 2014 ، وذلك بسبب ارتفاع ايرادات العراق من النقد الاجنبي والناجم عن ارتفاع اسعار النفط ، حيث بلغ سعر سلة خامات الاوبك (104.7) دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني 2014 ، (اوبك ، 2017، 112) بالإضافة الى انخفاض حجم الدين الخارجي من جهة اخرى ، حيث انخفض من (60.9) مليار دولار سنة 2010 الى (58.1) مليار دولار سنة 2014 ، وهو ادنى مستوى له خلال مدة البحث . لكن بدأت نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي بالانخفاض منذ سنة 2015 حتى وصلت الى (71.1%) سنة 2016، وذلك بسبب انخفاض حجم احتياطي النقد الاجنبي من جهة والذي انخفض ايضا الى ادنى مستوى له والبالغ (45.4) مليار دولار سنة 2016 والناجم عن انخفاض سعر النفط في هاتين السنتين حيث وصل

الدولي لحدود المديونية الخارجية الآمنة والتي تحدد نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات بين (100% - 200%) . (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017، 14) بالإضافة الى ان دول نادي باريس تعتبر المديونية مرتفعة اذا ما ازدادت نسبة المديونية الى الصادرات عن 275% . (عبد، 2008، 17)

3- خدمة الدين الخارجي الى حصة الصادرات من السلع والخدمات (مؤشر خدمة الدين الخارجي) :

اذا كانت نسبة الدين الخارجي الى كل من الناتج المحلي الاجمالي و حجم الصادرات من السلع والخدمات تمثل الى حد ما جانباً مهماً من المشكلة بالنسبة للبلدان النامية في المدى الطويل ، فإن الجانب الأكثر أهمية في المدى القصير هو نسبة خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات ، والتي تعتبر مؤشراً مهماً لقياس عبء المديونية الخارجية. (طاهر ، 1992 ، 180)

الجدول (5) نسبة اجمالي خدمة الدين الى اجمالي حجم الصادرات من السلع والخدمات في العراق للمدة (2010 - 2016)					
السنوات	الاقساط السنوية المدفوعة (مليون دولار)	الفوائد السنوية المدفوعة (مليون دولار)	اجمالي خدمة الدين (الاقساط + الفوائد) (مليون دولار)	حجم الصادرات من السلع والخدمات (مليار دولار)	نسبة اجمالي خدمة الدين الى اجمالي حجم الصادرات من السلع والخدمات (%)
2010	5.79	355.36	361.15	54.2	0.67
2011	452.75	541.3	994.05	82.4	1.21
2012	827.34	635.9	1463.24	97.0	1.51
2013	965.08	612.47	1577.55	93.1	1.69
2014	1307.23	568.34	1875.57	92.9	2.02
2015	1441.9	514.9	1956.8	56.5	3.46
2016	819.73	518.07	1337.8	50.0	2.68
متوسط المدة (2010 - 2016)	-	-	-	-	1.89

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى : جمهورية العراق، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية 2/ ، 2017
www.mof.gov.iq

عند ملاحظة الجدول (5) يتبين بأن نسبة اجمالي خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات بدأت منخفضة سنة 2010 حيث سجلت ادنى مستوى لها والبالغة (0.67%) وذلك بسبب انخفاض اجمالي خدمة الدين الخارجي والبالغ (361.15) مليون دولار والذي بدوره يمثل ادنى مستوى لخدمة الدين الخارجي خلال مدة البحث ، بالإضافة الى انخفاض حجم الصادرات في تلك السنة والبالغ (54.2) مليار دولار والذي يعتبر ثاني ادنى مستوى له بعد سنة 2016 خلال مدة البحث . بعدها بدأت هذه النسبة بالارتفاع المستمر حتى بلغت اعلى مستوى لها سنة 2015 والبالغة (3.46%) وهذا الارتفاع المستمر يعود الى الارتفاع المستمر في اجمالي خدمة الدين الخارجي (بشقيه الفوائد و الاقساط السنوية المدفوعة من جهة وانخفاض حجم الصادرات من السلع والخدمات في تلك المدة من جهة اخرى . الا ان الملاحظ ان هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض مرة اخرى سنة 2016 بحيث وصلت الى (2.68%) على الرغم من انخفاض حجم الدين الخارجي الى ادنى مستوى له خلال مدة البحث والبالغ (50) مليار دولار، والذي نتج عن

العراق يكفي لتغطية و تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات لمدة (11.5) شهرا .
وبذلك فإن هذه النسبة قد تجاوزت نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم
الاستيرادات والمحددة من قبل الكثير من الاقتصاديين بين (30% - 50%) بحيث
تكون كافية لتغطية الاستيرادات لمدة تتراوح بين (3 - 5) اشهر .(حريتي ،
2006، 2006، 162) ، وبذلك يكون العراق ضمن المنطقة الآمنة وفق هذا المؤشر
ايضا .

5- نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر هذا المؤشر مكملا لمؤشر نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ،
لانه يأخذ في الاعتبار احد المتغيرات الاساسية الذي يؤثر على الاتفاق العام ، وهو
حجم السكان، وذلك من خلال قسمة قيمة الدين العام الخارجي على عدد السكان
لأيجاد حصة الفرد من الدين الخارجي ، للوصول الى مؤشر نسبة حصة الفرد من
الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي .

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	حصة الفرد من الدين الخارجي (دولار)	نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي (%)
2010	32490	135.5	60.9	4170.5	1874.4	44.9
2011	33338	180.6	61.0	5417.2	1829.7	33.8
2012	34208	218.0	60.3	6372.8	1762.7	27.7
2013	35096	234.6	59.3	6684.5	1689.7	25.3
2014	36005	234.7	58.1	6518.5	1613.7	24.8
2015	36934	179.8	66.1	4868.1	1789.7	36.8
2016	37884	171.7	63.9	4532.3	1686.7	37.2
متوسط المدة (2010-2016)						
المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى جمهورية العراق، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية /2، 2017						

www.mof.gov.iq

من خلال الجدول (7) يتبين بأن نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته
من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (44.9%) سنة 2010 وهي اعلى مستوى لها خلال
مدة البحث (2010-2016) وذلك لكون حجم الناتج المحلي الاجمالي عند ادنى
مستوى له والبالغ (135.5) مليار دولار والذي ادى الى ان تكون حصة الفرد من
الناتج المحلي الاجمالي عند ادنى مستوي لها ايضا والبالغة (4170.5) دولار. بعدها
بدأت هذه النسبة بالانخفاض المستمر حتى وصلت الى ادنى مستوى لها سنة 2014
مسجلة (24.8%) وذلك بسبب انخفاض حجم الدين الخارجي في تلك السنوات
وبالتالي انخفاض حصة الفرد منه من جهة ، وارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي
وما يترتب عليه من من ارتفاع حصة الفرد منه من جهة اخرى ، والناتج عن التحسن
في حجم الناتج النفطي والذي انعكس ايجابا على حجم الناتج المحلي الاجمالي . الا ان
الملاحظ ان هذه النسبة اتجهت الى الارتفاع مرة اخرى وللسنتين 2015 و 2016
على التوالي ومعدلات عالية حتى بلغت (37.2%) سنة 2016 ، وهذا الارتفاع يعود

سعر سلة خامات الاوبك (26.5) دولارا للبرميل في كانون الثاني 2016 .(اوابك،
2017 ، 112) بالاضافة الى ارتفاع حجم الدين الخارجي ليصل الى (66.1) مليار
دولار و(63.9) مليار دولار للسنتين 2015 و 2016 ، من جهة اخرى .

ويلاحظ من الجدول (6) نفسه بأن متوسط نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى
الدين الخارجي في العراق للمدة (2010-2016) قد بلغ (99.5%) وهي تعتبر
نسبة جيدة باعتبار ان احتياطي النقد الاجنبي يغطي تقريبا الدين الخارجي للعراق .
اما فيما يتعلق بنسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم الاستيرادات من السلع
والخدمات ، فانها بلغت (95.1%) سنة 2010 الا انها ارتفعت الى (106.3%)
سنة 2011 على الرغم من ارتفاع كل من احتياطي النقد الاجنبي وحجم الاستيرادات
، الا ان نسبة الارتفاع في حجم احتياطي النقد الاجنبي اكبر من نسبة الارتفاع في
حجم الاستيرادات . بعدها اتجهت النسبة الى الانخفاض لتصل الى (88.4%) على
الرغم من ارتفاع حجم كل من احتياطي النقد الاجنبي والاستيرادات من السلع
والخدمات، وذلك بسبب كون نسبة الارتفاع في حجم الاستيرادات اكبر من نسبة
الارتفاع في حجم احتياطي النقد الاجنبي . بعدها انقلبت النسبة الى الارتفاع مرة
اخرى لتبلغ (101.3%) سنة 2013 وذلك بسبب كون الزيادة في حجم النقد
الاجنبي اكبر من الزيادة في حجم الاستيرادات من السلع والخدمات . وبعد سنة
2013 اتجهت هذه النسبة الى الانخفاض مرة اخرى حتى وصلت الى (85.3%)
سنة 2016 وهي ادنى مستوى لها خلال مدة البحث ، وذلك بسبب انخفاض حجم
كل من احتياطي النقد الاجنبي و الاستيرادات من السلع والخدمات واللذان بلغا
ادنى مستوى لهما خلال مدة البحث ، حيث وصلا الى (45.4) مليار دولار و(53.2)
مليار دولار على التوالي سنة 2016 والناتج عن الازمة المالية التي تعرض لها العراق
جراء انخفاض اسعار النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي للتمويل والحصول موارد النقد
الاجنبي .

السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	حجم الاستيرادات من السلع والخدمات (مليار دولار)	نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الناتج الاجنبي الى حجم الاستيرادات من السلع والخدمات (%)	نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم الاستيرادات من السلع والخدمات (%)
2010	60.9	53.2	83.1	95.1
2011	61.0	57.5	100.2	106.3
2012	60.3	78.4	114.9	88.4
2013	59.3	84.5	131.2	101.3
2014	58.1	67.3	114.8	99.1
2015	66.1	56.7	81.2	94.7
2016	63.9	53.2	71.1	85.3
متوسط المدة (2010-2016)				
المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى جمهورية العراق، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية /2، 2017				

www.mof.gov.iq

عموما يتبين من الجدول (6) نفسه بان نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم
الاستيرادات من السلع والخدمات بلغت (95.7%) خلال مدة البحث (2010-
2016) ، وهي تعتبر نسبة مرتفعة وتشير الى ان حجم احتياطي النقد الاجنبي في

الا ان هذه النسبة بدأت بالارتفاع المستمر منذ سنة 2013 حتى وصلت الى (135.9%) وذلك في سنة 2016 وهي اعلى مستوى لها خلال مدة البحث (2010-2016) ويعود سبب ذلك الى انخفاض حجم الإيرادات العامة للعراق من جهة والذي وصل الى الـ (47.03) مليار دولار سنة 2016 مسجلا ادنى مستوى له خلال مدة البحث . وهذا الانخفاض كان بسبب التراجع الكبير في سعر بيع النفط حيث وصل الى (26.5) دولار للبرميل في كانون الثاني 2016 (اوبك ، 2017 ، 112) اضافة الى ارتفاع حجم الدين الخارجي من جهة اخرى وخصوصا في سنة 2015 والبالغ (66.1) مليار دولار وهو اعلى مستوى له خلال مدة البحث .

عموما ومن الجدول (8) نفسه يلاحظ بان متوسط نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة بلغ (86.6%) خلال مدة البحث ، والتي تعني ان العراق يحتاج الى متوسط إيرادات عشرة اشهر تقريبا لتسديد الدين الخارجي المتراكم عليه .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى اهم الاستنتاجات التالية :

1- بلغ حجم المديونية الخارجية للدول النامية (2089066.8) مليون دولار سنة 2000، الا انه ارتفع الى (6876978) مليون دولار سنة 2016 ونسبة زيادة (229.2%) مما يشير الى خطورة هذه الظاهرة ، خصوصا اذا علمنا بان حجم المديونية كان (66791.89) مليون دولار سنة 1970 ، والذي كان يشكل حوالي (3.19%) و(0.97%) من حجم المديونية للسنتين 2000 و2016 على التوالي . والملاحظ ان الديون طويلة الاجل لا تزال تستحوذ على النسبة الاكبر من المديونية الخارجية والتي تصل الى (79.3 %) سنة 2016 ، مما يشكل عبئا ماليا كبيرا على الموازنات العامة في تلك الدول والمتمثلة بارتفاع المبالغ المخصصة لخدمتها كونها تتمتع بفوائد أعلى مقارنة بالديون قصيرة الاجل .

2- أن اجمالي الدين العام قد أخذ اتجاها تصاعديا خلال المدة (2010 - 2016) . حيث بلغ (70.8) مليار دولار سنة 2010 وشكل الدين الخارجي (86%) منه ، واستمر اجمالي الدين العام بالارتفاع حتى وصل الى (111.1) مليار دولار سنة 2016، حيث شكل الدين الخارجي (57.5%) والمتبقي منه كان من نصيب الدين الداخلي بنسبة (42.5%) ، اي ان الدين الخارجي استحوذ على النسبة الاكبر من اجمالي مديونية العراق خلال مدة البحث ، حيث بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الدين العام حوالي (76%) مقابل حوالي (24%) للدين الداخلي .

3- بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق (32.9%) خلال المدة (2010 - 2016) . وعند مقارنة هذه النسبة مع نفس النسبة بالنسبة للبلدان النامية لنفس المدة والتي بلغت (33.2 %) ، يلاحظ بأن العراق وفق هذا المؤشر داخل ضمن التصنيف العام للبلدان النامية . وكذلك عند مقارنة هذه النسبة للعراق مع النسب الاستراتيجية الموضوعية من قبل المنظمات الدولية للحدود الآمنة للمديونية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية والتي تتراوح بين (25% - 75%) ، يتبين بأن العراق يقع ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية .

الى ارتفاع حصة الفرد من الدين الخارجي والذي سجل اعلى مستوى له والبالغ (66.1) مليار دولار سنة 2015، والذي ادى الى ارتفاع حصة الفرد منه من جهة ، وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض نصيب الفرد منه من جهة اخرى ، بسبب الآثار الناجمة عن الازمة المالية في العراق والناتجة عن التراجع الكبير في اسعار النفط ، بالإضافة الى الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها العراق منذ النصف الثاني من سنة 2014 والذي ترتب عليها لجوء العراق الى الاستدانة من الخارج لتمويل متطلبات تمويل العمليات الحربية .

عموما ومن خلال الجدول (7) نفسه يلاحظ بان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد بلغ (32.9%) للمدة (2010 - 2016) ، والتي تشير الى ان العراق لم يصل بعد الى منطقة الخطورة بالنسبة للمديونية الخارجية ، اي انه لا يزال ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية ، وذلك استنادا الى الدراسات التي تشير الى ان المديونية الخارجية حسب هذا المؤشر تكون ضمن الحدود الآمنة طالما ان نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي تقل عن (50%) .

6- نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المستخدمة لتحديد عبء المديونية الخارجية ، حيث ان هذا المؤشر يعبر عن عدد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي المتراكم على الحكومة .

الجدول (8)			
نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2010-2016)			
السنوات	الدين الخارجي (مليار دولار)	الإيرادات العامة (مليار دولار)	نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة (%)
2010	60.9	62.91	96.8
2011	61.0	89.40	68.2
2012	60.3	102.40	58.9
2013	59.3	98.97	59.9
2014	58.1	89.54	64.9
2015	66.1	54.41	121.5
2016	63.9	47.03	135.9
متوسط المدة (2010-2016)	-	-	86.6

المصدر : الجدول من اعداد الباحث استنادا الى : جمهورية العراق ، وزارة المالية، نشرة الدين العام الفصلية، 2017، 2.

www.mof.gov.iq

عند ملاحظة الجدول (8) يتبين بأن نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة بلغت (96.8%) سنة 2010 ، بعدها بدأت بالانخفاض حتى وصلت الى (68.2%) للسنتين 2011 و 2012 على التوالي ، وذلك بسبب ارتفاع حجم الإيرادات العامة والناتج عن ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات والذي بلغ (82.4) مليار دولار و (97.0) مليار دولار في هاتين السنتين على التوالي . (انظر الجدول 5)

4- بلغ متوسط نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات في العراق (88.5%) خلال المدة (2010-2016) ، والتي تعتبر نسبة مقبولة وضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية ، وذلك من خلال مقارنتها مع متوسط نفس النسبة للبلدان النامية والتي بلغت (99.9%) لنفس المدة (2010-2016) . وكذلك عند مقارنتها مع المؤشرات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحدود المديونية الخارجية الآمنة والتي تحدد نسبة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات بين (100% - 200%) . بالإضافة الى ان دول نادي باريس تعتبر المديونية مرتفعة اذا ما ازدادت نسبة المديونية الى الصادرات عن 275% .

5- بلغ متوسط نسبة خدمة الدين الخارجي الى حجم الصادرات من السلع والخدمات في العراق خلال مدة البحث (2010-2016) (1.89%) ، فعند مقارنتها مع نفس النسبة ولنفس المدة للبلدان النامية والبالغة (31.1%) يكون العراق ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية، اما عند مقارنتها مع المؤشرات الصادرة من قبل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحدود المديونية الخارجية الآمنة والتي تحدد هذه النسبة بين (15% و 25%)، يتضح بأن العراق يقع ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية وهو بعيد جدا عن مرحلة خطر المديونية الخارجية وفق هذا المؤشر .

6- ان متوسط نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى الدين الخارجي في العراق للمدة (2010- 2016) قد بلغ (99.5%) وهي تعتبر نسبة جيدة باعتبار ان احتياطي النقد الاجنبي يغطي تقريبا الدين الخارجي للعراق . وكذلك فقد بلغ نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم الاستيرادات من السلع والخدمات (95.7%) خلال نفس المدة ، وهي تعتبر نسبة مرتفعة وتشير الى ان حجم احتياطي النقد الاجنبي في العراق يكفي لتغطية و تمويل الاستيرادات من السلع والخدمات لمدة (11.5) شهرا . وبذلك فإن هذه النسبة قد تجاوزت نسبة احتياطي النقد الاجنبي الى حجم الاستيرادات والمحددة من قبل الكثير من الاقتصاديين بين (30% - 50%) بحيث تكون كافية لتغطية الاستيرادات لمدة تتراوح بين (3 - 5) شهر . وبذلك يكون العراق ضمن المنطقة الآمنة وفق هذا المؤشر ايضا .

7- بلغ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (32.9%) خلال مدة البحث ، و الذي يشير الى ان العراق لم يصل بعد الى منطقة الخطر بالنسبة للمديونية الخارجية ، اي انه لا يزال ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية ، وذلك استنادا الى الدراسات التي تشير الى ان المديونية الخارجية حسب هذا المؤشر تكون ضمن الحدود الآمنة طالما ان نسبة حصة الفرد من الدين الخارجي الى حصته من الناتج المحلي الاجمالي تقل عن (50%) .

8- ان متوسط نسبة الدين الخارجي الى الإيرادات العامة بلغ (86.6%) خلال مدة البحث ، والتي تعني ان العراق يحتاج الى متوسط إيرادات عشرة اشهر تقريبا لتسديد الدين الخارجي المتراكم عليه .

9- من خلال جميع المؤشرات السابقة يستنتج بأن العراق يقع ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية خلال مدة البحث (2010 - 2016)

ثانيا : المقترحات

من خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ، فإنه بالإمكان تقديم المقترحات التالية :

1- للتغلب على مشكلة المديونية الخارجية وتخفيفها فانه لا بد من معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وذلك لرفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد الدخل والناتج والصادرات، بغية تنوع مصادر الدخل وبالتالي تقليل

المصادر والمراجع

- ابراهيم . نيفين فرح ابراهيم . (2015) اثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية ، بحث اقتصادية عربية ، العدد 71 .
البنك الدولي بيانات <https://data.albankaldawli.org>
المحمدي . عودة ناجي فرهود . (2004) اثر الديون الخارجية وانعكاساتها على اقتصاديات البلدان النامية (دراسة حالة السودان) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
السقا . محمد ابراهيم . (2012) استدامة الدين العام www.alarabiya.net .
الطائي . د. هناء عبد الحسين و الشلال . محمد عزيز محمد . (2015) قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والاردن) للمدة (1990 - 2011) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (17)
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتقان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار ، آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018 ، العدد 4 ، 2017 .
الوصال . د. كمال امين . (2016) الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان " ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة - البحث عن مخرج - " ، القاهرة .

- أوابك . منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو. (2017)، التقرير الاحصائي السنوي 2017 ، الكويت .
- أوستيري . جونانان وآخرون . (٢٠١٦) الليبرالية الجديدة : هل شابها الافراط ؟ ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد (53) .
- بلقاسم . العباس . (٢٠٠٤) ادارة الديون الخارجية ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثلاثون ، السنة الثالثة ، الكويت .
- جمهورية العراق . وزارة المالية . (2017)نشرة الدين العام الفصلية / 2 www.mof.gov.iq .
- حريتي . فضيلة جنوحات . (2006/2005) اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية " حالة بعض الدول المدينة " ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر . .
- حسين . بن الطاهر . (2008/2007) دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر – اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة - .
- دوابة . د. اشرف محمد . (201٦) ازمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية) ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، دراسات اقتصادية .
- صندوق النقد الدولي . (201٤) احصاءات الدين الخارجي " مرشد لمعديها ومستخدميها " ، واشنطن العاصمة .
- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي للسنوات (2016-1012)
- طاهر . د. جميل . (١٩٩٢) ازمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصادات العربية _ دراسة تحليلية _ ، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثالث .
- عبد . اباد حاد . (2٠٠٨) ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية – اسبابها وسبل مجايتها - ، مجلة جامعة الانتار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد الثاني .
- عداي . نور شدهان . (201٦) تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010 - 2014) ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، بغداد .
- علي . احمد ابرهي . (2015) سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي " نبذة مختصرة " .
- عمر . د. محمد عبد الحليم . (20٠٣) الدين العام " المفاهيم – المؤشرات – الآثار " بالتطبيق على حالة مصر ، بحث مقدم الى ندوة (ادارة الدين العام) ، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، القاهرة .
- مصطفى . د. عبد اللطيف و بن سانية . د. عبد الرحمن . (201٤) دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت .